د.غنية شليغم

أ.كاوجة محمد الصغير

جامعة ورقلة

السياسة البحثية في الجزائر الآليات و العوائق

إن تطوير البحث العلمي مرتبط بتوفير الموارد البشرية الكفؤة و المتخصصة إلى جانب موارد مادية و مالية، أما قوة البحث فتكمن في كيفية التوفيق بين هذه الموارد و ترشيد استعمالها، فلقد أنشأت الجزائر منظومة قانونية و هيكلية لتطوير البحث العلمي و خصصت اعتمادات مالية ضخمة من أجل ترقيته، لكن حركية المؤسسات العلمية كان مرهونا بأسلوب التجربة و الخطأ و هذا ما جعل سياسة البحث العلمي تبقى قلقة و لا ترقى للاستجابة لطموحات الباحثين، فليس المهم حسب الباحثين الدراسات، بل التعامل مع نتائجها.

ا يجعلنا نطرح تساؤل حول الدراسات والبحوث التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي بكافة فئاتها وحول دراسات أساتذة الجامعات ليس بسبب مستوى تلك الدراسات والبحوث فقد يكون معظمها جيد، وليس حول ميزانياتها فميزانيات بعض مؤسسات البحث العلمي لا تصرف بكاملها عند نهاية السنة المالية، بل إن مصدر القلق هو حول الاستفادة منها والتعامل مع نتائجها لتحقق تلك الدراسات الأهداف التي عملت من أجلها. وهنا نتساءل : هل هناك فرق إن أجرينا بحوث ودراسات او لم نجر؟، هل سيتبدل حال الموضوع أو القضية أو المشكلة التي أجرينا حولها الدراسات والبحوث ؟ بمعنى هل وجدنا الحل وانتهت المشكلة فعلاً وحققنا أهداف تلك الدراسات والبحوث على "أرض الواقع " ؟.

بذه الورقة البحثية تحاول دراسة الآليات التي وضعتها وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لتطوير البحث و أهم العوائق التي تعترض تطبيق تلك البحوث على أرض الواقع خاصة منها البحوث الاجتماعية.

ليس لدينا مشكلة في الدعم وليس لدينا مشكلة في الباحثين . وليس لدينا مشكلة كبيرة في كم الدراسات التي نجريها، بل لدينا مشكلة " ثقافة البحث " الغائبة في مجتمعنا والتي لم نبذل جهوداً جادة في بثها والايمان بها. وليس المقصود بثقافة البحث هنا كمية البحوث والدراسات بل المقصود عدم الايمان باتخاذ قرارات مهمة ليست مبنية على نتائج دراسات وبحوث علمية. وأظن أن المشكلة لدينا تكمن في عدم تحمل المسؤولين الأخبار السيئة أو سماع السلبيات . تطوير القطاعات والأعمال والمؤسسات على اختلاف أنواعها مرتبط بالدراسات التي نجريها بهدف تطويرها. هذه حقيقة علمية.

أهمية البحث العلمي:

تزايد الاهتمام بالبحث العلمي طوال القرن العشرين و هذا الاهتمام أدى
إلى بلوغ أهداف أكبر مما كان متصورا أو منتظرا من قبل واضعي السياسات العامة في مجال البحث العلمي عموما. فالاكتشافات المتتالية

في مختلف الميادين أدهشت الإنسان و أعطته وسائل لم يكن يتصورها. فالبحث العلمي يمثل العمود الفقري لأية تنمية اقتصادية أو اجتماعية أوإنسانية و تشير التقارير الدولية إلى أن البحث العلمي يساهم ما بين 25% و 45% في النمو(1).

إن الدراسات العديدة التي تم إجراؤها أثبتت مدى الارتباط بين البحث العلمي و التنمية، كما توصلت نتائجه إلى أهمته في الحد من أزمة البطالة و خلق مناصب الشغل و زيادة الدخل القومي.

إن سياسات البحث العلمي تركز على الدور المتعاظم للقطاع الخاص في تطوير البحث إلى جانب القطاع العمومي. و نجد اختلاف بين مناطق العالم من هذه الناحية، حيث يبقى القطاع العام هو المسيطر على مركز البحث في الدول العربية عموما و

الجزائر بصفة خاصة، إلى جانب ذلك نشير إلى دور التنظيم المؤسسي في الإشراف على البحث العلمي و مدى أهمية استقرار المنظومة البحثية في تطوير البحث العلمي. في حين نرى مركز البحوث في فرنسا عرف استقرارا كبيرا منذ 1945، نلاحظ تذبذبا بالنسبة للجزائر منذ أن حصلت على استقلالها(2).

تطور البحث العلمي في الجزائر بين 1962-2000 :

لم تولي الجزائر البحث العلمي أولوية بعد الاستقلال مباشرة نظرا للظروف المتأزمة التي عاشتها

البلاد آنذاك، ففي هذه الفترة كانت مشاريع البحث العلمي تقترح وتوجه من قبل المؤسسات

الفرنسية المعروفة تحت إسم " مؤسسة التعاون العلمي الجزائرية الفرنسية (.O.C.S) ، التي أنشأت

سنة 1967 لغاية حلها سنة 1972.

ثم بعد إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 ، وبعد إصلاح التعليم العالي بدأ التفكير في تنظيم البحث العلمي، أنشأت في سنة 1973 مؤسستان هما :

- المجلس الوطني للبحث "(.C.N.R) - مهمته تحديد توجهات البحث والمخطط الوطني للبحث

- الديوان الوطني للبحث العلمي (.O.N.R.S) " وهو هيئة مكلفة بتنفيذ البحث

تميزت هذه المرحلة بـ:

- إنشاء إدارة البحث ومراكز البحث وكذا تنصيب هياكل المجلس الوطني للبحث
- انطلقت خلال هذه الفترة مناقشات المجلس الوطني للبحث حول تخطيط وإعداد برامج البحث العلمي ذات الأولوية الوطنية مثل التكنولوجيا، المواد الأولية، الطاقة ، التربية والتكوين .
- أشغال الدورة الخامسة للمجلس الوطني للبحث المنعقدة في جويلية 1979 ، فقد أسفرت عن :

- إنشاء " اللجنة الدائمة لتخطيط البحث (C.P.P.R)

- اعتماد مبدأ تخصيص ميزانية للبحث.

- تقرر وضع اللجنة الوطنية لتخطيط البحث تحت الوصاية المشتركة للوزارة المكلفة بالتخطيط، والوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي(3).

أما مرحلة الثمانينيات فقد عرفت ظروفا خاصة تميزت، على الصعيد السياسي، بتغيير في هرم السلطة. أما في مجال البحث العلمي فقد شهدت عدة تغييرات. فبعد حل الديوان الوطني للبحث العلمي سنة 1983، تم إنشاء محافظة البحث العلمي و التقني عام 1984و هي المحافظة الثانية بعد التي تأسست في سنة 1982 تحت وصاية الوزير الأول. هذه المحافظة الثانية حاولت ترتيب البرامج الوطنية ذات الأولوية لكنها لم تعمر طويلا لأنه في عام 1986 استبدلت كلتا المحافظتين بالمحافظة السامية للبحث التي وضعت تحت وصاية رئيس الجمهورية(4)، إلى جانب وحدات البحث الملحقة بالجامعات.

أسفر هذا الوضـــع عن غياب إستراتيجية وضع سياسة وطنية للبحث العلمي ، ونتيجة لذلك توقفت البرامج الوطنية للبحث التي كانت تشرف عليها " محافظة البحث العلمي والتقني " باعتبارها الأداة لتنفيذ هذه البرامج ، وكان من المفروض دعم هذه الهيئة وليس حلها .

من جهة أخرى ، وفي غمرة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد سنة 1988 ، طلب من المؤسسات الاقتصادية العمومية الاختيار على أساس المردود الاقتصادي والمالي على حساب نشاطات البحث والتجديد . ونتيجة لذلك تخلت أغلب المؤسسات عن برامج البحث وحلت وحدات البحث المعتمدة لديها.

و لمعالجة هذا الوضع الذي آل إليه البحث العلمي تم استحداث منصب وزارة منتدبة للبحث العلمي سنة 1990، بهذا التعيين أصبحت الهيئة المديرة للبحث ضمن طاقم أعضاء الحكومة غير أنها لم تعرف بدورها الاستقرار المنشود فقد تعاقبت سبع وصايات على البحث العلمي لغاية سنة 2000 ،حيث أنشأ منصب الوزير المنتدب لدي وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، مكلف بالبحث العلمي إلى يومنا هذا (5) .

الآليات المعتمدة لتطوير البحث العلمي في الجزائر:

من بين الحلول التي حاولت الجزائر وضعها للارتقاء بالبحث العلمي نذكر " القانون التوجيهي للبحث العلمي" بدات التحضيرات الفعلية له سنة 1996، إلا أن هذا القانون لم يصدر إلا بعد سنتين أي في سنة 1998 و لم يدخل حيز التنفيذ إلا بعد سنتين أيضا أي في سنة 2000.

يوضح هذا القانون ستة أهداف وضعتها الدولة الجزائرية من بين الأولويات و هي: ضمان تفتح البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، تدعيم القواعد العلمية و التكنولوجية للبلاد، توفير الوسائل اللازمة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، إعادة الاعتبار لوظيفة البحث، تكفل الدولة بتمويل البحث، تثمين الصرح المؤسسي و التنظيمي للبحث العلمي(6).

و قد تم إدخال تعديلات على هذا القانون التوجيهي بما يخدم الأستاذ الباحث و بما يرقى بالبحث العلمي في سنة 2008 حيث خصصت هياكل و تجهيزات لهذا الغرض.

لهياكل و التجهيزات الكبرى الخاصة بالبحث:

عرفت الفترة الخماسية 2008-2012 إنجاز هياكل قاعدية و تجهيزات كبرى خاصة بالبحث و ذلك بتسطير و إنجاز ستة(6) أصناف من الهياكل القاعدية تتمثل في مجموعات مخابر و مراكز ووحدات البحث و أقطاب علمية للتميز داخل مؤسسات التعليم العالي و البحث و المنشآت العلمية ما بين الجامعات و الأقطاب التقنية، و كذا التجهيزات الكبرى المرتبطة ببرامج التعبئة لا سيما في مجال الفضاء و البيوتكنولوجيا و المجال النووي.

إن تمويل البحث العلمي و التطور التكنولوجي للفترة 2008-2012 مرتبط بالأهداف العلمية و يتكفل بكل الأعمال المبرمجة من حيث البرمجة و التقييم التثمين الاقتصادي و تدعيم محيط البحث و تنظيمه و إنجاز الهياكل القاعدية و التجهيزات الكبرى الخاصة بالبحث و التعاون العلمي و كذا الجوانب المتعلقة بالمعلومات العلمية و التقنية، و حدد الغلاف المالي المخصص للخمس سنوات إلى ما يقارب 100 مليار دينار.و ينبغي و بشكل متواز مع هذا الهدف لتمويل البحث العلمي يجري اتخاذ كافة الإجراءات التشريعية لإعفاء التجهيزات القادمة من السوق المحلي أو المستوردة الموجهة لنشاطات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من الرسوم الجمركية و الرسم على القيمة المضافة(6).

و لتنفيذ هذا البرنامج الهام توجب إحداث إدارة متفرغة كليا لأعمال البرمجة و التقييم و التنظيم و تطوير الموارد البشرية و التخطيط و كذا التعاون العلمي و التمويل.

و لقد تم إدراج البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في مجموع قطاعات النشاط حتى يسمح بالتكفل بالتعديلات التي أملاها ظهور وضعيات جديدة سواء أحدثها التطور الاقتصادي و الاجتماعي أواستغلال نتائج البحث العلمي و التطور التكنولوجي و سواء كانت هذه النتائج حصيلة البحث الوطني أو تعكس التقدم في العالم.

و هكذا فإن نشاطات البحث و التطوير لا تزال موجهة كأولوية نحو مسائل التطوير الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للبلاد و التي من بينها التكوين عن طريق البحث، أي وحدات البحث التي تتكون من ثلاثة إلى ستة أعضاء على الأكثر و تعد الجامعة الجزائرية عددا كبيرا في هذا الإطار بالاضافة إلى مخابر البحث التي تهدف إلى:

- تحقيق أهداف البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في مجال علمي معين،
- تنفيذ دراسات وأعمال البحث ذات العلاقة مع موضوع البحث،
- المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها،
- المشاركة (على مستواها) في تحسين وتطوير تقنيات وطرائق الإنتاج وكذا المواد والأملاك والخدمات،
- المشاركة في التكوين بالبحث وللبحث،
- ترقية نتائج البحث ونشرها،
- المساهمة في إرساء شبكات بحث ملائمة.(8)

و لقد توجب إعداد البرامج الوطنية للبحث مع مراعاة الأهداف العلمية المسطرة من قبل الهيآت المعنية.

نتائج السياسات المتبعة:

لقد أفاد السيد" اوراغ" مدير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في اجتماع مؤخرا ضم الاساتذة المنخرطين في مخابر البحث ومدراء المخابر ووحدات البحث بورقلة أن عدد المناصب المالية المخصصة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لرسم السنة الجامعية 2011 - 2012 لتوظيف باحثين عبر مختلف مراكز ووحدات البحث المنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن، 1200 منصب مالي، وبموجب ذلك دعت المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الراغبين في الالتحاق بهذه المناصب ممن تتوفر فيهم الشروط إيداع ملفاتهم قبل نهاية شهر جانفي المقبل ويندرج فتح هذا العدد من المناصب المالية، حسب المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لتوظيف باحثين في مراكز ووحدات البحث في إطار تطوير القدرات البشرية بها، وسد العجز المسجل فيها خاصة في ولايات الجنوب التي يعزف العديد من الباحثين عن الالتحاق بها، رغم الامتيازات والتسهيلات الممنوحة من قبل المديرية. وتتوزع المناصب المالية المقدر عددها بـ1200 منصب على الفئات التالية: 400 منصب فئة الباحثين الدائمين، 300 منصب لفئة مهندس بحث حاملي شهادة ماجستير أو دكتوراه، 300 منصب مهندس، 200 منصب تقني سامي. أما بالنسبة للتخصصات المطلوبة للتوظيف فتتمثل حسب المديرية في الميكانيك، الإلكترونيك، الإعلام الآلي، علوم المادة، بيوتكنولوجي، بيولوجيا، زراعة، الهندسة الالكترونية، هندسة الطرائق، الهندسة الصناعية، الفيزياء، الكيمياء.

ويأتي قرار توظيف هذا العدد في ظل التوسع الذي تشهده شبكة المنشآت القاعدية التابعة للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تمكنت من إنجاز 19 مركزا جديدا سنة 2009 في مختلف التخصصات موزعة على 19 جامعة، وثلاث وحدات بحث لدعم التشخيص الطبي بالمستشفيات الجامعية على مستوى ولايات الجزائر، وهران وقسنطينة، في نفس السنة.

ما يلاحظ حول تصريحات مدير البحث العلمي أنه لا مكان للعلوم الاجتماعية، بحيث يتم التركيز في الغالب على العلوم الدقيقة أو التطبيقية و يتم تجاهل العلوم الاجتماعية و الإنسانية و كأنها لا تسهم في تطور البحث و بالتالي الدولة.

و يوجد في الجزائر 21 ألف باحث على المستوى الوطني، ينشطون في 789 مخبرا، إلا أن العدد ضئيل مقارنة بالدول المجاورة و المتطورة في هذا الميدان، و مقارنة أيضا بعدد السكان في الجزائر البالغ عددهم 35 مليون نسمة، مما يعني وجود 600 باحث لكل مليون نسمة، و هذا الرقم أقل بأربع مرات مقارنة بتونس التي يمثل عدد الباحثين فيها في كل مليون نسمة 2300 باحث، وأقل بسبع مرات مقارنة بفرنسا التي يبلغ عدد باحثيها 4300 باحث لكل مليون نسمة، حسب تصريح السيد "حفيظ أوراغ" للقناة الأولى الإذاعية، مضيفا أن المعايير الدولية في إصباغ سمة العلمية على أي بلاد هي أن يكون بها 2000 باحث لمليون نسمة، و من أجل ذلك سطرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي مشروعا للإمتيازية من أجل رفع مستوى الطامحين إلى التدرج في التحصيل العلمي و المعرفي الممتاز، مشيرا في ذات السياق إلى الاصلاح ت التي سارت في الوزارة ابتداء من السنوات التحضيرية الجامعية لتشجيع، و المتعلقة تعلقا مباشرا بالامتياز.

فوظيفة المديرية العامة للبحث تنصب في البحث عن المهارات، و السعي لدمجها في الميدان، من خلال مساعدتها على المواصلة في مشاريع الدكتوراه ذات الصلة بالنمو التكنولوجي بالنسبة للفئة الحاصلة على الماستر أو الماجستير(9).

العوائق التي تعترض البحث العلمي الاجتماعي بشكل خاص:

إذا كانت السياسات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية من أجل تطوير البحث العلمي عامة واعد فهناك فرق البحث التكوينية و هناك البرنامج الوطني للبحث و هناك مخابر و مراكز ووحدات البحث كلها آليات وضعت من أجل الارتقاء بالبحث العلمي و تخصيص 1% من الدخل القومي كميزانية للبحث، إلا أن الانجازات لاتزال تعترضها مجموعة من العوائق، لعل أهمها بيروقراطية التسيير التي تحول دون تحقيق نتائج البحث، حيث يقول الأستاذ محمد بهلول (رئيس معهد الموارد البشرية بوهران)، أن البحث العلمي لا يعاني من قلة الموارد المالية بل من التسيير البيرقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60% من ميزانية البحث العلمي، والباقي ينفق على البحث التكويني وليس البحث الاستكشافي، ولهذا السبب فإن نتائج البحث العلمي ما زالت ضعيفة. يضاف إلى ذلك "عدم تسيير البحث العلمي وفق المعايير العالمية في مراكز البحوث".

و تحدث لدكتور كاظم العبودي أستاذ الفيزياء الحيوية بجامعة وهران ومدير فريق بحث في مختبر الميكروبيولوجيا، عن سوء التسيير حيث "توزع معظم النفقات على لوازم مكتبية وتذاكر سفر للمشاركة في مؤتمرات بالخارج، والقليل ينفق على لوازم البحث العلمي. والمشكلة للأسف أن مخصصات البحث العلمي يمتصها الفساد الإداري والمالي."(10). هذا عن المعوقات المادية و البروقراطية.

بالإضافة أن الفكرة السائدة في أوساط مؤسسية وفي أوساط العامة على السواء بأن النقص في العلوم الأساسية أحد أهم أسباب تخلف العرب الراهن. وبأن العلوم الأساسية المنقذ لنا مما نحن عليه. وترتب على اعتقاد كهذا الاهتمام الزائد بهذه العلوم تدريساً في المدارس والجامعات، مع إهمال للعلوم الاجتماعية و الإنسانية .
وهذا بدوره أفقد هذه العلوم هيبتها والمكانة اللائقة بها في المجتمع. ناهيك عن أن هناك سياسة غير معلنة في الوطن العرب للتضييق على البحث في واقع الإنسان و المجتمع ومصيرهما.

كيف لا وهذه العلوم تجعل من المجتمع والسلطة والأيديولوجيا والحرية والتاريخ والاعتقاد موضوعاً لها، وتمارس الشغب الضروري لفهم العالم وتغييره (11).

و عموما يمكننا أن نسجل العوائق التالية:

أولاً: اعتياد السلطة على عدم الاكتراث بأهمية العلوم الاجتماعية ونتائج أبحاثها في تعاملها مع مشكلات المجتمع والأمة .
ثانياً: عائق الأيدلوجي الذي يقوم على تزييف الواقع، ففي حين تقوم العلوم الإنسانية و الاجتماعية بكشف حقيقة الواقع وتقديم سبل تجاوزه تقوم الأيدلوجية السلطوية بإخفاء حقيقة الواقع والتعويل على الإعلام الرسمي الذي يحمل القبح .
ثالثا : هشاشة الطبقة الرأسمالية الجديدة وجهلها، والتي تحول صفاتها هذه دون توظيف أي جزء ضئيل من أرباحها للبحث العلمي أو للعمل الثقافي عموماً .
رابعاً: العوز المادي الذي كانت تعيشه الفئات العاملة في حقل العلوم الاجتماعية، مما جعل هذا العوز يحول دون تفرغها للبحث العلمي بل فرض عليها عوزها المادي الانهماك في توفير سبل استمرار الحياة اليومية، إلا أن الزيادات التي أقرتها الحكومة سمحت بالتخفيف من هذه المشكلة.

يضاف إلى العوائق السابقة، محدودية الحريات الأكاديمية ليس فقط من الناحية السياسية كما يظن البعض، بل من الناحية البيرقراطية في المحيط الجامعي والأكاديمي، فلا يمكن الحديث عن بحث علمي بدون حريات أكاديمية متطورة.

ويتمثل العائق الثاني في انعدام الطلب، حيث لا يوجد طلب اقتصادي واجتماعي يُذكر على منتجات البحث العلمي، سواء في القطاع الخاص أو العام، فلم يكتشفوا بعد دور البحث العلمي في تطوير التنافس الاقتصادي.

أما الثالث فيتعلق بسابقيه وهو عائق الإنفاق، إذ يخصص للتوظيف وليس لنشاطات البحث(12).

الهوامش

1- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 و تقرير اللجنة الأروبية 2000.
2- عبد الكريم بن أعراب، أهمية استقرار المنظومة الجزائرية للبحث العلمي في تحقيق التنمية الإنسانية، جامعة قسنطينة، LABECOM، الجزائر، ص 4.
3- أحمد عمراني، واقع و آفاق مساهمة البحث العلمي في التنمية بالجزائر في ظل السياسة الوطنية الجديدة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، المؤتمر الثاني للتخطيط و تطوير التعليم و البحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية 24-27 فيفري 2008.
4- عبد الكريم بن أعراب، المرجع السابق، ص 8.
5- أحمد عمراني، المرجع السابق.
6- عبد الكريم بن أعراب، المرجع السابق، ص 11.
7- القانون التوجيهي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي 98-11.
8- عبد المجيد بن نعمية، دور المخابر العلمية بالجامعة الجزائرية في تنظيم البحث العلمي و مساهمتها في تطوير وسائل و أساليب التعليم العالي، المؤتمر الثاني للتخطيط، المرجع السابق.
9- حفيظ أوراغ، مدير البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، ضيف القناة الإذاعية الأولى.
10- الجزيرة نت، البحث العلمي بالجزائر بين زيادة الميزانية و إزالة العقبات.
11- رئيس قسم الفلسفة بجامعة دمشق، واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية، www.rahhal.algeeria.com، 2009/11/17.

الجزيرة نت، المرجع السابق.